

Distr.: General
23 April 2021
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السادسة والسبعون

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والسبعون

البند 130 (ر) من جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى:

التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي

رسالة مؤرخة 16 نيسان/أبريل 2021 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لطاجيكستان لدى الأمم المتحدة

بالإشارة إلى قرار الجمعية العامة 50/59 المؤرخ 2 كانون الأول/ديسمبر 2004، الذي منحت بموجبه الجمعية العامة منظمة معاهدة الأمن الجماعي مركز المراقب في الجمعية العامة، وإلى قرارات الجمعية بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، يشرفني أن أبلغكم بما يلي.

يسرُّ جمهورية طاجيكستان، بصفتها رئيسة منظمة معاهدة الأمن الجماعي لعامي 2020 و 2021، أن تُطلعكم على البيان المشترك الصادر عن وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي بشأن الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار في أوضاع منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الذي اعتُمد يوم 20 شباط/فبراير 2021 في موسكو بالاتحاد الروسي (انظر المرفق).

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند 130 (ر) من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمد أمين محمد أمينوف

الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة 16 نيسان/أبريل 2021 الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لطاجيكستان لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالروسية]

البيان المشترك الصادر عن وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي بشأن الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار في أوضاع منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

يساور وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي القلق من النزاعات والأزمات المستمرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي لا يزال تشكل مصدر أخطار تهدد الأمن الإقليمي والدولي، بما في ذلك أمن الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي، والتي تتخذ شكل انتشار الإرهاب والفكر المتطرف.

ويشاطر الوزراء الرأي القائل بأن قضية فلسطين التي لم تحل بعد هي عامل رئيسي من عوامل عدم الاستقرار في الشرق الأوسط. ويؤكدون من جديد دعمهم للحل السلمي للصراع الفلسطيني الإسرائيلي على أساس حل الدولتين والإطار القانوني الدولي المعترف به عالمياً، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ومبادرة السلام العربية.

وهم يهيون بجميع الأطراف إلى الامتناع عن الخطوات الانفرادية التي لا تسهم في تعزيز الاستقرار في المنطقة وتعيق إقامة دولة فلسطينية مستقلة تملك مقومات البقاء وتمتع بالسيادة الكاملة وفقاً لقراري مجلس الأمن 242 (1967) و 338 (1973). ويشددون على ضرورة أن يستأنف الطرفان المفاوضات في أقرب وقت ممكن من أجل التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة ومقبولة للطرفين.

ويعيد الوزراء تأكيد التزامهم بسيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها. ويشددون على أهمية مواصلة مكافحة الإرهاب من أجل القضاء النهائي على تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة وغيرهما من التنظيمات التي يقر مجلس الأمن بأنها تنظيمات إرهابية.

ويبرزون الحاجة إلى تعبئة الجهود الدولية من أجل تقديم المساعدة لجميع السوريين المحتاجين في جميع أنحاء البلاد دون تمييز أو شروط مسبقة، وتسهيل العودة الآمنة والطوعية والكرامة للاجئين والنازحين إلى ديارهم.

ويعرب الوزراء عن دعمهم للنهوض بعملية سياسية يقودها السوريون أنفسهم ويملكون زمامها برعاية الأمم المتحدة، وفقاً لقرار مجلس الأمن 2254 (2015)، ولتيسير إقامة حوار سوري داخلي واسع بشأن المصالحة الوطنية بمشاركة ممثلين من جميع الفئات العرقية والدينية للمجتمع السوري. ويؤكدون أهمية دور المشاورات بين الأطراف السورية في اللجنة الدستورية بجنيف، المنشأة بموجب قرارات مؤتمر الحوار الوطني السوري، الذي عُقد في سوتشي، وفي إطار صيغة أستانا.

ويعيد الوزراء تأكيد التزامهم القوي بوحدة ليبيا وسيادتها وسلامة أراضيها، وبمبدأ عدم التدخل في شؤونها الداخلية. ويشددون على أنه لا بديل عن حل سياسي للنزاع الليبي الداخلي يتم التوصل إليه عن طريق حوار يجريه الليبيون في ما بينهم ويمسكون بزمامه. ويعبرون عن دعمهم للجهود الدولية لإجراء محادثات بين الأطراف الليبية برعاية الأمم المتحدة بشأن وقف إطلاق النار وتسوية أمور ما بعد الصراع في ليبيا في إطار آليات الحوار التي كلفها مؤتمر برلين للسلام الذي عقد في 19 كانون الثاني/يناير 2020.

ويشيرون إلى ضرورة تكثيف جهودهم لدرء الأخطار التي يشكلها الإرهاب الدولي، بما فيها الأخطار المرتبطة بتمويل المقاتلين الإرهابيين الأجانب وتدريبهم وتجهيزهم لاستخدامهم كمرتزقة في النزاعات المسلحة، وبعودتهم من مناطق النزاعات، بما فيها منطقة الشرق الأوسط، إلى بلدان جنسياتهم.

ويؤكد الوزراء ضرورة التعجيل بإنهاء الصراع السياسي الداخلي الخطير في الجمهورية اليمنية وبدء مفاوضات شاملة هناك برعاية الأمم المتحدة. ويسود اتفاق عام على أن التقدم نحو حل العديد من المشاكل التي تواجه ذلك البلد، بما في ذلك قضايا بنيته الإقليمية وهيكل الدولة فيه، لا يمكن إحرازه إلا من خلال الحوار ومراعاة مصالح جميع القوى السياسية اليمنية الرئيسية.

ويؤكدون أيضاً أهمية تقديم المساعدة الإنسانية الطارئة لليمنيين وضمان وصول الإمدادات ذات الصلة بسرعة وأمان ودون عوائق إلى جميع مناطق الجمهورية اليمنية، بغض النظر عن الجانب الذي يسيطر عليها في حينه.

ويؤكد الوزراء من جديد التزامهم بوحدة العراق وسيادته وسلامته الإقليمية. ويبرزون أهمية عدم التدخل في شؤونه الداخلية. ويدعون المجتمع الدولي إلى تقديم دعمه الكامل للعراق في مواصلة حربه على فلول تنظيم الدولة الإسلامية وغيره من الجماعات الإرهابية حتى يتم القضاء عليهم تماماً. ويؤيدون جهود الحكومة العراقية للحفاظ على وحدة الشعب العراقي وإعادة بناء مناطق البلاد المحررة من الجماعات الإرهابية.

ويعرب الوزراء عن دعمهم للجهود التي تبذلها الحكومة السودانية الانتقالية لتحقيق السلم والأمن والاستقرار والوئام الوطني والتغيير الديمقراطي الشامل والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية العادلة وتحسين مؤسسات الدولة.

ويدعو الوزراء إلى إنشاء آليات مشتركة، بمشاركة جميع دول منطقة الخليج الفارسي، من أجل التصدي للتحديات والأخطار والترويج لخطة بناءة وموحدة في منطقة الخليج.

ويؤكدون أهمية تعزيز الحوار بين جميع دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على أساس مبادئ حسن الجوار، وعدم استخدام القوة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، واحترام الاستقلال والسيادة والسلامة الإقليمية، وتسوية جميع النزاعات بالوسائل السلمية والدبلوماسية حصراً، وذلك بالاعتماد اعتماداً ثابتاً على القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.